

Distr.: General
23 April 2012
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



الدورة الثالثة عشرة

الدوحة، قطر

٢١-٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢

الجلسة الاستثنائية للمجموعة المشتركة بين الوكالات التابعة
للأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية

حدث خاص منظم في إطار الأونكتاد الثالث عشر

عقد في مركز قطر الوطني للمؤتمرات، في الدوحة، في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٢

موجز أعدته أمانة الأونكتاد

الجلسة الاستثنائية للمجموعة المشتركة بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية

١- ترأس كل من نائبة الأمين العام للأمم المتحدة ونائب الأمين العام للأونكتاد هذه الجلسة الاستثنائية للمجموعة المشتركة بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية، التي حضرها مسؤولون رفيعو المستوى من ١١ وكالة عضواً في المجموعة، ألا وهي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، ومركز التجارة الدولية، ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، ومنظمة التجارة العالمية، ومنظمة العمل الدولية، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ولجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). وعلاوة على ذلك، أسهمت في النقاش سويسرا وليسوتو ونيبال وأمانة الإطار المتكامل المعزز.

٢- وكانت الجلسة مناسبة لتقييم العمل المضطلع به منذ عام ٢٠٠٨، حينما أنشئت المجموعة، ولطرح وجهات نظر الوكالات في موضوع المؤتمر. كما كانت مناسبة للإعلان عن مشروع 'المعونة من أجل التجارة' الذي يضطلع به بنك التنمية الإسلامي من أجل البلدان العربية، والذي ستنفذه بعض وكالات المجموعة.

٣- وألقى الكثير من المتحدثين الضوء على الأهداف الرئيسية الثلاثة للمجموعة وهي: (أ) تعزيز دور التجارة والقدرات الإنتاجية في مجال المساعدة التقنية المتكاملة المقدمة من الأمم المتحدة؛ و(ب) ضمان التنسيق فيما بين الوكالات في إطار نهج توحيد الأداء؛ و(ج) زيادة الصلات بين الوكالات غير المقيمة والمكاتب القطرية التابعة للأمم المتحدة.

٤- وقد تمكنت المجموعة من إقامة شراكات مكيّفة بحسب الحاجة مع الحكومات عن طريق تعزيز امتلاك زمام الأمر والقيادة على الصعيد الوطني. وشددت الجلسة على أن مجالات مواضيعية أخرى ستستفيد في المستقبل من خبرة هذه الآلية المشتركة بين الوكالات. ووجهت نائبة الأمين العام للأمم المتحدة نداءً إلى الجهات المانحة لتحقيق مزيد من الاتساق في تمويل عمليات الأمم المتحدة، ولا سيما بزيادة التمويل المقدم إلى الصناديق الاستثنائية المتعددة الجهات المانحة.

٥- وشملت بعض الإنجازات الرئيسية للمجموعة ما يلي: (أ) زيادة تدخلات المجموعة في أطر المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة، استجابةً لطلب السلطات الوطنية والمنسقين المقيمين التابعين للأمم المتحدة؛ و(ب) تحسين مستوى اتساق السياسات فيما يتعلق بالاحتياجات في جانب العرض، نظراً لأوجه التكامل القائمة بين الولايات المختلفة للوكالات الشريكة؛ و(ج) المواءمة بين عمليات الأمم المتحدة والخطط الإنمائية الوطنية والإقليمية.

٦- وقد عُرضَ بإيجاز الإسهام المقدم من المجموعة في ضمان أوجه التكامل وتنسيق النهج مع مبادرة 'المعونة من أجل التجارة' ومع الإطار المتكامل المعزّز - ولا سيما في البلدان المشمولة بالبرنامج التحريبي 'أمم متحدة واحدة' وفي البلدان التي اعتمدت نهجاً لتوحيد الأداء. ويشكل هذان النهجان أداتين يمكنهما المساعدة في بناء عولمة أكثر عدلاً وشمولاً توسّع من نطاق الفرص للجميع.

٧- وأشار أحد الممثلين إلى أن القيمة المضافة لهذه المجموعة تتمثل في قدرتها على تقديم حلول إنمائية نُظمية للتحديات القائمة على مستوى القطاعات. وذكّرت تدخلات المجموعة في العراق وفي جمهورية تنزانيا المتحدة كأمثلة لحالات كانت فيها المجموعة تساعد، بانتهاج نهجها المتعدد الأبعاد، على الوفاء بمختلف متطلبات الدعم الاستراتيجي والمؤسسي والتشغيلي.

٨- ومن وجهة نظر الجهات المانحة، لوحظ أن تقديم المساعدة التقنية المكيفة بحسب الحاجة في مجالات مثل تشجيع الصادرات، وإدارة المعايير والجودة، ورسم السياسات التجارية، والامتثال للمعايير المتعلقة بالعمل والبيئة، يشكل عاملاً رئيسياً في تنمية القدرات الإنتاجية وتعزيز القدرة التنافسية على الصعيد الدولي في أقل البلدان نمواً. وذكّرت كأمثلة لذلك البرامج المشتركة التي نفذتها المجموعة في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وفي جمهورية تنزانيا المتحدة، والتي تمولها حالياً سويسرا. وتعلّق هاتان العمليتان كليهما بالسياحة المستدامة والإنتاج النظيف والقدرات التصديرية. وقد كشفت الدروس المستفادة عن أن التنفيذ المنسق يتطلب استثمارات أولية في تصميم المشاريع وفي الطرائق التشغيلية. واعتُبر الالتزام بالتنفيذ المشترك عنصراً حاسماً للأهمية لتحقيق النجاح في المستقبل.

٩- كما ذُكر برنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات آسيا الوسطى كمثال جيد للتدخلات المشتركة التي قامت بها المجموعة.

١٠- وعن المستقبل، أشار عدد من المتكلمين إلى الإسهام الذي ينبغي للمجموعة تقديمه من أجل زيادة مستوى تنسيق تدخلاتها على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وأشار، بوجه خاص، إلى أن المجموعة في وضع جيد يمكنها من تقديم دعم قيم إلى خطة عمل الاتحاد الأفريقي لتعزيز التجارة داخل أفريقيا.

١١- وأعرب عن تأييد قوي للنهج الذي تنتهجه المجموعة ولعملها على أرض الواقع من أجل إدماج التجارة في السياسات والخطط الإنمائية الوطنية. فعلى سبيل المثال، اعتُبرت حلقة العمل الإقليمية التي ستديرها المجموعة في نيبال، في الأسبوع التالي للاجتماع الحالي، وسيلة مفيدة جداً لإلقاء الضوء على أهمية التجارة في استراتيجيات التنمية. وفي هذا الصدد، شدّد معظم المتكلمين على أهمية التجارة بوصفها أداة رئيسية لضمان أن تؤدي العولمة إلى التنمية.

١٢- وشدّد أحد الممثلين على أنه يُتوقّع من المجموعة أن تقود جهود الأمم المتحدة في المجالات المتصلة بالتجارة في جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

١٣ - وفيما يتعلق بالمسائل السياسية المتصلة بموضوع المؤتمر، أكد أحد الممثلين على أنه نظراً إلى التحديات المعقدة التي تواجهها استراتيجيات التنمية، فلا يمكن لمنظمة واحدة أن تقدم مساعدة فعالة بمفردها. فالعمل معاً في إطار آلية كهذه المجموعة يشكل نهجاً فريداً يتسم بالكفاءة. وذكّر، كمثال على ذلك، الدور الذي تضطلع به المجموعة في مجال سلاسل الإمداد/القيمة في بيئة عالمية.

١٤ - وأعرب عدد من المتكلمين عن تقديرهم للمجموعة بوصفها محفلاً للعمل المشترك نحو مسارات إنمائية مستدامة وشاملة للجميع في سياق العولمة. وأكد أحد المتكلمين على الدور الذي يؤديه التعليم وتنمية المهارات المهنية في ضمان استفادة فئة العاملين من العولمة. وذكّرت، في هذا السياق، منهجية منظمة العمل الدولية المعنونة 'المهارات اللازمة للتجارة والتنوع الاقتصادي' بوصفها نهجاً صُمم لتحقيق الاندماج بيسر في مشاريع المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة في سياق التعاون الذي تتولاه المجموعة.

١٥ - ووجه الانتباه إلى الطبعة الجديدة لعام ٢٠١٠ من الدليل المرجعي لبناء القدرات في مجال التجارة الذي أعدته منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، ويمثل أشمل خريطة متاحة حالياً للخبرات الفنية والخدمات المقدمة من الوكالات المتعددة الأطراف والوكالات الثنائية على حد سواء في مجال التجارة والقدرات الإنتاجية.

١٦ - وفي نهاية الجلسة، قدم ممثل المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة معلومات عن مشروع 'المعونة من أجل التجارة' من أجل البلدان العربية ويشترك فيه كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤتمر الأونكتاد، ومنظمة (اليونيدو)، ومركز التجارة الدولية، ومنظمة العمل الدولية. وتهدف هذه العملية إلى مساعدة البلدان العربية فيما تجرّه من إصلاحات تجارية وفي تعزيز قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية والإقليمية والتصدي، في الوقت نفسه، للتحديات المتصلة بالبطالة. وسيساهم بنك التنمية الإسلامي بمليوني دولار في هذه المبادرة، التي ستُنَفَّذ بمجرد أن يتم تعبئة موارد الجهات المانحة الأخرى.